**إنه في يوم XXXXXX الموافق XXXXX هـ، الموافق XXXXXX م، حرر هذا العقد بين كل من:**

**الطرف الأول: -**

**شركة الرواف للمقاولات شركة شخص . سجل تجاري 1131013992، الرقم الضريبي 300545025110003**

**وعنوانها: القصيم – بريدة – الدائري الشرقي – حي النفل، الرمز البريدي 51421، هاتف 016 323 4440**

**بريد إلكتروني** [**info@alrawaf.com.sa**](mailto:info@alrawaf.com.sa)[**khaled@alrawaf.com.sa**](mailto:khaled@alrawaf.com.sa) **،**

**ويمثلها في هذا العقد المهندس/ خالد بن إبراهيم الرواف (الرئيس التنفيذي) هوية رقم1073602441ويشار اليه في هذا العقد بــ (الطرف الأول)**

**الطرف الثاني: -**

**XXXXXXXXXXXXXXX . سجل تجاري XXXXXXX ، الرقم الضريبي / XXXXXXX**

**و عنوانها: XXXXXXXXX، الرمز البريدي / XXXXXXXX، هاتف XXXXXXXX، ،**

**بريد إلكتروني** [**XXXXXXXXXXX**](mailto:saleh.t620@gmail.com)

**ويمثلها في هذا العقد السيد / XXXXXXXXXX، هويه رقم: XXXXXXXXXXXX، ويشار اليه في هذا العقد بــ (الطرف الثاني)**

**تــمــهــيـــد**

~~حيث أن~~ (بما أن) الطرف الأول وقع عقد مشروع (**XXXXXXXXXXXXXXXXX** ) والكائن مقره XXXX، و المسند من XXXXXX ويشار اليها فيما بعد بـ "المالك" تحت إشراف المكتب الاستشاري المفوض من طرف المالك ويشار إليه فيما بعد بـ"الاستشاري" وحيث أن الطرف الثاني متخصص في XXXXXXXXXXXXX , ولما كان الطرف الثاني قد تقدم للطرف الأول بعرضه المالي والفني لتنفيذ الأعمال موضوع هذا العقد معتمداً على الفحص والمعاينة النافية للجهالة والقبول والاطلاع على هذا العقد ومواصفاته وأحكامه وعلى سائر المستندات الملحقة به, وبعد أن أقر الطرفان بخضوع هذا العقد وما به من ملحقات لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية وما صدر بشأنها من قرارات ولما كان العرض المقدم من الطرف الثاني قد اقترن بقبول الطرف الأول وفقاً للشروط والمواصفات والمخططات وقوائم الكميات لذا فقد اتفق الطرفان وهما بكامل الأهلية اللازمة شرعاً لصحة إبرام العقود والتصرفات الشرعية والنظامية من غير إكراه أو غرر أو جهالة على ما يلي:

**الشروط العامة**

**البند الأول: مستندات العقد**

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ الأعمال وفقاً للشروط، المواصفات، الرسومات ومقايسة الكميات الملحقة بهذا العقد، على أن تكون هذه المستندات مكملة لبعضها البعض طبقاً للترتيب الآتي:

1. وثيقة العقد الأساسية متضمنة الشروط العامة والخاصة وما بها من ملحقات.
2. المخططات التعاقدية والمخططات التنفيذية المعتمدة.
3. المواصفات الفنية وكافة الاشتراطات والتعليمات الخاصه بالمالك.
4. البرنامج الزمنى المعتمد من الطرف الأول.
5. جدول كميات العقد الرئيسي.

* تشكل مستندات العقد مع بعضها وحدة متكاملة، وكل منها جزء لا يتجزأ من هذا العقد، وكل منها يفسر الآخر و تؤخذ على أنها مفسرة لبعضها البعض، وفى حال وجود تعارض بين هذه الوثائق يقوم الطرف الأول باختيار الحل الأنسب بما يضمن رضاء المالك وتحقيق كافة متطلباته لبنود هذا العقد.

**البند الثاني – مدة التنفيذ:**

* أصبح الطرف الثاني بموجب هذا العقد مسئولاً مسئولية كاملة عن تنفيذ الأعمال وفقا لبند مدة التنفيذ الوارد بالشروط الخاصة لهذا العقد دون اخلال بوثيقة العقد وما بها من شروط عامه وملحقات وما يترتب عليها من أحكام وما بها من التزامات بين الطرفين.

**البند الثالث – مجال نطاق الأعمال :**

* 1. أصبح الطرف الثاني بموجب هذا العقد هو المسئول فنياً ونظاميا عن تنفيذ كافة الأعمال موضوع هذا العقد وذلك وفقاً لتعليمات مهندس الطرف الأول وطبقاً لجدول الكميات والمواصفات والرسومات التفصيلية الخاصة بهذا العقد وملحقاته وأصول الصناعة.
  2. يلتزم الطرف الثاني بأن يقوم بتنفيذ وإنهاء الأعمال طبقـاً لبنود ومستندات هذا العقـد وبمـا يتفـق مع أصـول الصناعـة والمواصفـات والمستنـدات الملحقة به وطبقاً للائحة الصحة والسلامة المهنية المعتمدة بالموقع ويكـون مسئـولاً عـن جميـع الأعمال حتـى إتمامهـا وتسليمها إلي الطرف الأول والإستشاري والمالك نهائياً وعليـه أن يقـوم بوقايـة جميـع المـواد والمهمات المشونـة للعمـل مـن التلـف وخلافـه وعليـه إصـلاح الأعمال أو ما ينشـأ فيهـا مـن تلـف ترتب على إهمال أو قصور من الطرف الثاني.
  3. يعد سريان هذا التعاقد مرهون بموافقة الإستشاري أو المالك على الطرف الثاني بأهليته للقيام بتنفيذ الأعمال المطلوبة طبقاً لبنود هذا العقد وعلى طريقة تنفيذه للأعمال محل هذا العقد ، على أن تكون مسؤولية الطرف الأول هو انهاء المعاملات الإدارية نحو الاعتماد ، كما يلتزم الطرف الأول بتسليم الطرف الثاني صورة من اعتماده من المالك أو إستشاري المشروع وفق ما جاء من توصيات بنظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحتة التنفيذية وما يطرأ عليهما من تعديلات خلال مرحلة العمل.

**البند الرابع – الأسعـــار:**

* 1. يقر الطرف الثاني أنه قد قام قبل وضع الأسعار المدرجة بجدول الكميات والأسعار ملحق رقم (1) بهذا العقد بمعاينة الموقع معاينة نافية للجهالة وذلك للتعرف على ظروف الموقع وطبيعته وإلتزاماته ومداها والاحتياجات الواجب إتخاذها, وقد قام بمراعاة كل ذلك في أسعاره التي وضعها لتنفيذ الأعمال ، وتلك الأسعار يجب أن تغطي وتشمل كافة العقبات والصعوبات التى تصادفه مهما كان نوعها سواء كانت منظورة أو غير منظورة وليس له الحق فى المطالبة بأي زيادة عن الأسعار الواردة فى هذا العقد، والمطابقة للفئات المدرجة بجدول الكميات ملحق رقم (1) ، وتلك الأسعار شاملة كل ما يلزم لنهو الأعمال على سبيل المثال وليس الحصر مكاتب عناصر الطرف الثاني ومناطق التشوين والتخزين و توفير كوادر العمل المؤهلة للتنفيذ وكافة أنواع الضرائب والتأمينات الإجتماعية وأية رسوم أخري ذات علاقة بنطاق أعماله والتزاماته.
  2. يتم صرف مستحقات الطرف الثاني بموجب مستخلصات طبقاً للأعمال المنفذة بالموقع والمعتمدة من ممثلي المالك والطرف الأول وذلك وفقاً للأسعار الواردة بجداول الكميات ملحق رقم (**1**)، على أن يتم صرف هذه المستحقات كما هو مذكور بالشروط الخاصة الواردة بهذا العقد.
  3. تغطي وتشمل هذه الأسعار كافة الأعمال التي تتضمنها البنود المختلفة طبقاً للمواصفات الفنية، جدول الكميات والمخططات كما يلتزم الطرف الثاني بطريقة التنفيذ والبرنامج الزمنى المقدم من الطرف الثاني إلى الطرف الأول للمراجعة والاعتماد على أن يقوم الطرف الأول بتسليم الطرف الثاني نسخة من طريقة التنفيذ المعتمدة.

**البند الخامس – التزامات الطرف الثاني:**

* 1. يلتزم الطرف الثانى بتنفيذ كافة الأعمال موضوع هذا العقد طبقاً لما ورد بالشروط الخاصة والعامة بهذا العقد وكل ما يلزم لنهو الأعمال وفق المخططات المعتمدة، والمواصفات الفنية وكافة الاشتراطات والمواصفات والتعليمات الخاصة بالمالك.
  2. يلتزم بتنفيذ كافة الأعمال موضوع هذا العقد طبقاً لمواصفات ومتطلبات المشروع وأصول الصناعة، كما يلتزم بتوفير جميع المعدات والمهمات اللازمة لتنفيذ الأعمال موضوع هذا العقد وأى لوازم أو متطلبات أخري ضرورية للتنفيذ ويكون مسئولاً وحده عن كل تعطل أو توقف للأعمال يحدث نتيجة عدم وصول تلك المهمات و/أو المعدات الخاصة بنطاق عمله فقط.
  3. يلتزم الطرف الثاني بتسليم الأعمال كاملة لمهندس الطرف الأول والاستشاري المشرف دون أي ملاحظات.
  4. يلتزم بتعيين العدد الكافي من الأطقم الفنية الذين لهم من الخبرة والدراية الكافية لتنفيذ الأعمال موضوع هذا العقد وفقا لما ورد بإلتزامات الطرف الثانى بالشروط الخاصه لهذا العقد على أن يكونوا ذوى المهارة والخبرة فى العمل وعليهم أن يتواجدوا بصورة دائمة بمنطقة العمل وذلك للإنتهاء من كافة الأعمال موضوع هذا العقد طبقاً لشروط العقد ،و يتم تقديم هيكل تنظيمي موضح به أفراد فريق العمل الخاص للطرف الأول خلال أسبوع من تاريخ توقيع هذا العقد، كما يحق للطرف الأول طلب تدعيم العمالة الفنية فور إخطاره للطرف الثانى بذلك دون أى اعتراض من قبل الطرف الثاني اذا كان ذلك ضرورياً لتنفيذ الأعمال و دون أحقية الطرف الثاني في المطالبة بالتعويض.
  5. يلتزم الطرف الثاني بتسجيل مهندسيه /فنييه/عمالته/سائقيه (يشار اليها فيما بعد بـ “طاقم الطرف الثاني ") تسجيلاً نظامياً بحسب الأنظمة والقوانين المعمول بها بالمملكة العربية السعودية كما يحق للطرف الأول تسجيل أياً من عناصر طاقم الطرف الثاني ضمن الهيكل التنظيمي للطرف الأول بالمشروع حال رغبته في ذلك.
  6. يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة إجراءات التأمين عن نفسه وعن فريق عمله وفقاً للأنظمة المعمول بها داخل المملكة العربية السعودية في هذا الشأن وما يصدر من قرارات وتعليمات مكملة ومنفذة لها.
  7. يتعهد الطرف الثاني بالالتزام - في حالة صدور تعديلات على الأنظمة المطبقة في المملكة العربية السعودية التي يتم تنفيذ أعمال هذا التعاقد بها أو علي أي أنظمة أخري واجبة التطبيق خلال فترة تنفيذ العقد (كصدور قانون جديد أو تعديل أو إلغاء قانون حالي) أو صدور تفسير حكومي أو قضائي لهذه الانظمة - وتطبيق هذه التعديلات، ما لم يذكر خلاف ذلك بالشروط الخاصة بهذا العقد دون المطالبة بأي تعويض.
  8. يلتزم الطرف الثاني بإخراج أي معدة أو فرد من موقع العمل فوراً إذا تم رفضه من مندوب المالك أو ممثل الطرف الأول بسبب عدم الإلتزام بتوفير متطلبات الأمن الصناعي فيه أو مخالفته للتعليمات الصادرة له من قبل أي من استشاري المشروع/ممثلي الطرف الأول ، وعليه توفير البديل خلال 7 أيام عمل من إخطاره بذلك من قبل الطرف الأول ، والا يحق للطرف الأول توفير البديل على نفقة الطرف الثاني.
  9. يلتزم الطرف الثاني بعدم إجراء أي فعل إزاء أي أمر مباشر، غير مباشر أو تكليف يصدر له مباشرة من المالك أو أي طرف ثالث. وفى حالة تلقيه لمثل هذه الأوامر أو التغيرات فعليه إخطار الطرف الأول مباشرة وتزويده بنسخه من تلك الأوامر، وعليه أن يلتزم بإتباع وتنفيذ أي أمر يصدر له فقط من قبل الطرف الأول مع التأكيد كتابةً لهذا الأمر، وفي حالة توجيه أي تعليمات شفوية لضرورة استمرار الأعمال يتم الالتزام بها على أن يتم تأكيدها كتابةً فيما بعد، كما يلتزم بنفس التزامات الطرف الأول التي يلتزم بها طبقاً للعقد الرئيسي فيما يخص نطاق عمله محل هذا العقد فقط.
  10. يلتزم بأن يقوم بأداء الأعمال موضوع هذا العقد بنفسه ولايحق له إسناد هذه الأعمال كلها أو أي جزء منها باطنه للغير إلا بعد موافقة كتابية مسبقة من قبل الطرف الأول ، وفي حالة مخالفته لهذا البند يحق للطرف الأول اتخاذ اجراء إنهاء أو فسخ او سحب اعمال هذا العقد دون ٳنذار أو إخطار او حكم قضائي باعتباره اجراء اتفاقي وبدون الإخلال بأي من حقوق الطرف الأول الأخرى بالإضافة الي تعويض الطرف الأول عن الأضرار التي تكبدها.
  11. يلتزم الطرف الثاني بالقيام بأي اختبارات قد تُطلب من قبل الطرف الأول لأى فرد تابع ل الطرف الثانى ومن ذلك - علي سبيل المثال وليس الحصر- اختبارات الكحوليات و المخدرات وعليه تقديمها خلال موعد أقصاه اسبوع من تاريخ إخطاره بذلك، كما يلتزم بتطبيق كافة الإلتزامات الخاصة بلائحة الصحة والسلامة المهنية المطبقة بموقع العمل.
  12. يتعهد الطرف الثاني بإتباع جميع الانظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية عند التوقيع على هذا العقد وذلك فيما يخص الأعمال موضوع هذا العقد، كما يتعهد بإتخاذ كافة الإحتياطات اللازمة للمحافظة على مهندسيه ومشرفيه وفنييه ولمنع وقوع أي حوادث لهم أو لغيرهم وكل مخالفة تصدر من قبله و/أو من يمثله يكون مسئولاً عنها مسئولية كاملة و بما يترتب عليها من أضرار سواء له او لعماله او للغير او للطرف الأول بالإضافة الي مسئوليته عن التعويض المناسب لهذه المخالفات تجاه الطرف المتضرر على أن يكون الطرف الثاني مسئولاً وحده كذلك عن كل ما يصدر من عماله أو التابعين له.
  13. إذا أخفق الطرف الثاني في استكمال العمل أو إصلاح أي عيب أو ضرر و الذي قد يتسبب فيه أثناء العمل أو العيوب التي ظهرت بعد ذلك وحتى تاريخ التسليم الإبتدائي للأعمال أو تأخره عن تنفيذ التزماته طبقاً لهذا العقد او تأخره في تنفيذ ملاحظات التسليم الابتدائي، جاز للطرف الأول أن يقوم بسحب هذا العمل بأن يستكمل العمل او يقوم باعمال الاصلاح بنفسه أو بواسطة آخرين علي نفقة الطرف الثاني لاستكمال تلك الأعمال وذلك بعد إخطار الطرف الثاني كتابياً في خلال ٤٨ ساعة قبل تنفيذ تلك الأعمال وذلك دون أي اعاقة من قبل الطرف الثاني وتحمله كافة الاعباء المالية الاضافية الناتجة عن سحب الأعمال بما في ذلك زيادة فروق الاسعار والمصاريف الادارية مع عدم الاخلال بحق الطرف الأول بالرجوع على الطرف الثاني بالتعويض.
  14. يلتزم الطرف الثاني قبل الطرف الأول و/أو الغير بالمسئولية التقصيرية والمدنية والجنائية بصفته الشخصية أو كمتبوع عن كل ما ينشأ عن تنفيذ العملية موضوع هذا التعاقد وما يتسبب عنها من أخطار أو حوادث أو أضرار أو خسائر تلحق الأموال أو الأشخاص او الممتلكات بالإضافة الي مسئولية الطرف الثاني عن التعويضات المطلوبة من جراء هذه الاضرار أو الحوادث مهما بلغت قيمتها فيما يخص نطاق عقده فقط.
  15. يلتزم الطرف الثاني بمراعاة كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ التزاماته كمقاول من الباطن سواء فى ذلك الإجراءات أو الإلتزامات الواردة بنظام العمل أو التأمين أو الضرائب أو القرارات الإدارية أو التنظيمية المنظمة لها وخلافه.

**البند السادس – الكميــات وطرق القياس:**

ستتم المحاسبة على الكميات الهندسية المنفذة بالفعل بالموقع طبقاً لمواصفات المشروع وطرق القياس المعتمدة من قبل ممثل المالك والطرف الأول ، ما لم يذكر خلاف ذلك بالشروط الخاصة بهذا العقد على أن تكون الكميات قابلة للزيادة والنقص وفق التنفيذ الفعلى.

**البند السابع – التعديلات والإضافات والحذف:**

* 1. يحق للطرف الأول أن يُحدث أى تغيير فى كميات او شكل أو كيفية العمل أو أي جزء منه إذا رأى هذا ضرورياً لهذا الغرض أو لأى سبب آخر ، وإن وجد فيحق للطرف الأول أن يوجه تعليماته للطرف الثانى وعليه أن ينفذ أياً من الآتي:

1. زيادة أو نقص كمية أي عمل مذكور فى العقد ما لم يكن حدث نتيجة فرق بين الكميات الواردة بمقايسة الكميات والكميات الحقيقية المنفذة.
2. تنفيذ عمل إضافي من أي نوع إذا كان ضرورياً لإتمام العمل مع الاتفاق على الأسعار لتلك البنود الإضافية مع الطرف الثاني.
3. تغيير أي تتابع أو توقيت خاص بأي جزء من الأعمال مع مراعاة التغييرات فى البرنامج الزمني للأعمال.
   1. فى حالة إصدار أية تعليمات خاصة بإحداث تغيير بالعمل بسبب عيوب أو إخلال بالتعاقد من الطرف الثاني أو في ظل مسئوليته، فإن أي تكلفة ترجع إلى مثل هذا الخطأ يقوم الطرف الثاني بتحملها مع إزالة الأعمال المخالفة والمعيبة فوراً من الموقع.
   2. في حالة طلب الطرف الأول أي أعمال إضافية أي غير مذكورة في هذا العقد، فيلتزم الطرف الثاني بالبدء في تنفيذ هذه المقترحات والأعمال و التغييرات الإضافية المطلوبة وتقديمها الى الطرف الأول ، لاعتمادها بعد اخذ الموافقة من مالك المشروع أو الاستشاري على التغييرات المقترحة ويلتزم الطرف الثاني بتقديم مقترح تفصيلي لتلك الأعمال ومدى تأثيرها على بنود العقد الاصلى خلال 15 يوم عمل كحد أقصى من تاريخ اخطاره بذلك , وتعتبر أي اتفاقات تحدث بهذا الخصوص جزء لا يتجزأ من هذا العقد , ويتم الاتفاق على أسعار تلك البنود وفقا لكيفية العقد المبرم بين الطرفين.

**البند الثامن – تقييم التغييرات:**

* 1. جميع التغييرات الرسمية الخاصة بأعمال هذا العقد يتم قياسها وتقييمها طبقاً للعقد الرئيسي بين الطرف الأول و المالك، وتقييمها بالنسبة للنسب والأسعار الموضوعة في العقد إذا كانت أعمال مماثلة.
  2. إذا كانت التغييرات المطلوبة ليس لها بنود بجدول كميات هذا العقد يتم الاتفاق على أسعارها بين الطرف الأول والطرف الثاني وفق أسعار السوق السائدة ويحق للطرف الأول إسناد تلك الأعمال لأي مقاول آخر اذا رأى عدم إمكانية تنفيذ تلك الأعمال من الطرف الثاني أو عدم موافقة الطرف الثانى على تنفيذها.

**البند التاسع – غرامات التأخير و/أو الأضرار:**

* 1. يقوم الطرف الثاني بدفع أي غرامات أو تعويضات قد تخصم من الطرف الأول لنطاق عمل الطرف الثاني نتيجة الآتي:
     1. في حالة تأخيره عن موعد تنفيذ التزاماته طبقاً لهذا العقد أو نهو الأعمال يلتزم الطرف الثاني بدفع غرامة 1% (واحد فى المائة) من قيمة العقد عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه في حالة تأخيره عن موعد نهو الأعمال طبقاً للبرنامج الزمني المعتمد من الطرف الأول بهذا العقد وبحد أقصى 10% من إجمالي قيمة الأعمال المتبقية وتوقع هذه الغرامة على الطرف الثاني دون حاجة لأية اجراءات قضائية باعتبارها تعويض اتفاقي لا يخضع للرقابة القضائية.
     2. أي ضرر ناتج عن وجود عيوب في المواد المستخدمة، ففي هذه الحالة يتم ٳستبدال و/أو خصم قيمة هذا الضرر.
     3. أية أضرار أو غرامات تخصم من الطرف الأول نتيجة سوء تنفيذ الطرف الثاني أو نتيجة تلفيات تحدث من عماله أو معداته لنطاق عمله بالمشروع أو المشاريع المحيطة وما بها من خدمات عامة قائمة أو تأخير التنفيذ أو التأخير في تقديم البيانات الفنية للٳعتماد أو نتيجة عدم التزام الطرف الثاني لقواعد السلامة والصحة المهنية بالموقع او نتيجة تأخير فى توريد المعدات والمهمات والعمالة المطلوبة - ففي هذه الحالة - يحق للطرف الأول خصمها من مستحقات الطرف الثاني على أن يقوم الطرف الأول بإشعار الطرف الثاني بما يثبت المخالفة ومهما بلغت قيمة الخصميات لا يحق للطرف الثانى الاعتراض عليها طالما كانت الإجراءات المتخذة وفق ما نصت عليه الفقرة.
     4. يحق للطرف الأول بتطبيق استقطاعات مرحلية علي أي جزء متأخر في نطاق اعمال الطرف الثانى موضوع هذا العقد التى لم يقم بإنهائها طبقاً للبرنامج الزمني المعتمد من الطرف الأول على أن يقوم الطرف الثانى بتقديم برنامج زمني معدل (خطة تصحيحية) من أجل تعويض التأخير الناتج في خلال 3 أيام من تاريخ إخطاره.
  2. هذه الجزاءات لا تعفي الطرف الثاني من إكمال أي عمل مازال ناقصاً أو إصلاح أي عيوب أو إستبدال أي عمل معيب ويتم هذا في مواعيد يحددها الطرف الأول .
  3. يجوز للطرف الأول ان يخصم من المبالغ التي تكون مستحقة وواجبة الأداء الى الطرف الثاني بموجب هذا العقد اية مبالغ تكون مستحقة وواجبة الاداء الى الطرف الأول بموجب هذا العقد او اية عقود اخرى تبرم بينهما.

**البند العاشر – فترة الضمان ضد عيوب الصناعة والتركيب:**

* 1. يلتزم الطرف الثاني بتقديم ضمان شامل على كافة الأعمال موضوع هذا العقد طبقاً لمواصفات المشروع، وأصول الصناعة المتعارف عليها في هذا المجال كما يلتزم بضمان العيوب الخفية والظاهرة وضمان تنفيذ الأعمال موضوع هذا العقد وتسليمها في المواعيد المتفق عليها طبقا لشروط هذا العقد والعقد الرئيسي ما لم يذكر خلاف ذلك في أى مستندات أو ملحقات أخرى بهذا العقد.
  2. يضمن الطرف الثاني الأعمال موضوع هذا العقد ضد العيوب في المواد (حال كانت المواد مورده من طرفه) و/أو التنفيذ (التي تظهر خلال الإستخدام) لمدة عام من تاريخ الاستلام الابتدائى للمشروع إلى المالك.
  3. يجب أن يكون الطرف الثاني مسئولاً عن ضمان أعماله طوال مدة الضمان المذكورة طبقاً لهذا العقد من الباطن.
  4. يجب أن تكون كافة البنود التي يتم توريدها طبقاً لهذا العقد علي أعلى مستويات الجودة وخالية من العيوب في المواد والمصنعية والأداء والتصميم وأن تكون كافة الأدوات والمعدات التي يتم توريدها بأحدث تصاميم الصناعة.
  5. يلتزم الطرف الثاني بالاستمرار في ضمان الأعمال موضوع هذا العقد وإبقائها بالحالة المطلوبة طبقاً للعقد الرئيسي وبالشكل المقبول والمطلوب من قبل الطرف الأول وعليه يلتزم الطرف الثاني بإصلاح جميع العيوب بغض النظر عن الأسباب، وفي حالة إخفاق الطرف الثاني في معالجة أي خلل أو ضرر متعلق بالأعمال موضوع هذا التعاقد خلال الفترة الذي يحددها الطرف الأول أو من ينوبه، يقوم الطرف الأول بمعالجة هذه الأضرار أو الأعمال المعيبة وتخصم هذه التكلفة من مستحقات الطرف الثاني شريطة إشعار رسمي من الطرف الأول الى الطرف الثاني بتلك العيوب ويكون المرجع النظامى هو خطة ضبط الجودة المعتمدة وما يترتب عليها من نصوص واجبة النفاذ بنظام المنافسات والمشتريات الحكومية هو ولائحتة التنفيذية وما يطرأ عليها من تعديلات أثناء فترة العقد.
  6. يضمن الطرف الثاني ما يحدث من تهدم كلي او جزئي لما انشأه خلال عشر سنوات من تاريخ تسليمه المشروع إلى الجهة المالكة اذا كان ذلك ناشئا عن عيب في التنفيذ.
  7. فى حال توريد مواد من خارج المملكة يلتزم الطرف الثاني مسؤول عن توفير شهادة الاعفاء الجمركي لجميع المواد الموردة من خارج المملكة العربية السعودية وما يترتب عليها من رسوم.
  8. الطرف الثاني مسؤول عن توفير شهادة المنشأ لجميع المواد الموردة من خارج المملكة أو كانت مواد محلية الصنع حال كان توريد المواد ضمن نطاق التزاماته بالشروط الخاصة لهذا العقد.
  9. الطرف الثاني مسؤول عن توفير شهادة توفير قطع الغيار والكماليات والاكسسوارات والقطع الخاصة بالسوق المحلية لمدة عشرة سنوات إن تطلب الأمرحال تم ذكر ذلك بالتزامات الطرف الثانى بالشروط الخاصه لهذا العقد.
  10. الطرف الثاني مسؤول عن توفير شهادة ضمان جودة الأعمال موثقة من الغرفة التجارية حال تم ذكر ذلك بالتزامات الطرف الثانى بالشروط الخاصه لهذا العقد.
  11. فترة الضمان مدتها سنة واحدة تبدأ من تاريخ التسليم الإبتدائي للمشروع الي المالك والإستشاري بدون ملاحظات، ما لم يذكر خلاف ذلك بالمواصفات الفنية المعتمده والملحقة بهذا العقد ويتحمل الطرف الثاني اى مصروفات أو حسميات من الاستشاري أو المالك نتيجة وجود قائمة أعمال معيبة بمحضر الاستلام الابتدائى أو خلال مرحلة التنفيذ بالمشروع بما لايتعارض مع البند رقم 6-10 في حال كانت الاعمال انشاءات خرسانية ودون الاخلال بوثيقة العقد ومابها من شروط ومواصفات وملحقات.

**البند الحادى عشر – المخلفـــــــــات:**

* 1. يلتزم الطرف الثاني بإزالة ونقل كافة المخلفات التي تنتج عن تنفيذ أعماله أولاً بأول خارج نطاق موقع العمل ٳلي الأماكن المخصصة لذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتقديم ما يفيد ذلك من الأوراق الرسمية المعتمدة إلى الموقع، ويتحمل الطرف الثانى أي رسوم تصدر بهذا الشأن.
  2. يلتزم الطرف الثاني بتسليم جميع الأماكن التي كان يقوم بالتصنيع أو التشوين أو التركيب بها خالية ونظيفة من أية مخلفات، وفي حالة مخالفة الطرف الثاني لهذا البند يتحمل كافة الآثار المترتبة على ذلك، ويجوز للطرف الأول في هذه الحالة إزالتها فوراً بمعرفته وذلك على نفقة الطرف الثاني دون إبداء أي ٳعتراض من قبله.

**البند الثانى عشر – القوة القاهرة:**

* 1. يقصد بعبارة "القوة القاهرة" في نطاق مفهوم هذا البند هي الحالات أو الأحداث التي يمكن أن تحدث والخارجة عن إرادة الطرفان وتشمل حالة القوة القاهرة الحالات والأحداث الاستثنائية بشرط أن:
* تعد خارجة عن إرادة الطرف الثاني.
* لايمكن للطرف الثانى أن يتخذ الإجراءات اللازمة والوقائية ضد هذه الأحوال قبل إبرام هذا العقد.
* لا يمكن للطرف الثانى تجنبها أو التغلب عليها.
  1. تشمل حالة القوة القاهرة - الأحداث أو الأحوال الاستثنائية التالية بشرط تحقق الشروط المشار اليها سابقاً جميعها، وهذه الحالات الاستثنائية مثل الحروب، الزلازل، الفيضانات، الحرائق، الجائحه.
  2. إذا امتنع الطرف الثاني أو كان سيمتنع عن أداء أي من التزاماته طبقاً لهذا التعاقد بسبب القوة القاهرة، فعلى الطرف الثاني أن يقدم إخطاراً للطرف الأول بتلك الأحداث أو الأحوال وعليه أن يحدد الٳلتزامات أو الأداء الذي سيتعطل عن تنفيذه. وهذا الإخطار يجب تقديمه للطرف الأول بمجرد أن يصبح الطرف الثاني على علم بها أو بحد أقصى خلال خمسة أيام بعد أن يصبح من المفترض أنه على دراية بها، وعلى الطرف الأول أن يعتمد ويؤكد الأحداث كقوة قاهرة إذا أيدت الجهة المالكة أوالاستشارى هذا الأمر وفى جميع الأحوال يطبق نص وتعريف القوة القاهرة وفق لنص نظام المنافسات والمشتريات الحكومية هو ولائحتة التنفيذية وما يطرأ عليها من تعديلات أثناء فترة العقد.
  3. على الطرف الثاني دائما وفي جميع الحالات ٳستخدام جميع الجهود المعقولة لتخفيض أي تأخير في أداء العقد قد يحدث كنتيجة للقوة القاهرة.

**البند الثالث عشر – سرية المعلومات:**

يتعهد الطرف الثاني بالتعامل مع تفاصيل هذا العقد ومعلوماته على أنها معلومات خاصة وسرية وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالتصاميم ووسائل وأساليب التنفيذ والأسعار والشروط وكل المعلومات الأخرى المرتبطة بالعقد فاستخدام هذه المعلومات يجب أن يكون قاصراً على العاملين وللضرورة القصوى لتنفيذ العمل فقط. ولا يجوز للطرف الثانى كشف هذه المعلومات أو السماح بكشفها للغير.

**البند الرابع عشر – الملكية الفكرية:**

* 1. بموجب توقيع هذا العقد فإن الطرف الثاني يوافق على أن تكون – وذلك على سبيل المثال وليس الحصر- التصميمات، التقارير، المعلومات، الرسومات والمواد ملكية مطلقة خاصة بالطرف الأول وحده وليس للطرف الثاني حق استخدام هذه التصميمات باستثناء ما يتم التصريح به والموافقة عليه أولاً كتابة من الطرف الأول.
  2. يتعهد الطرف الثاني ببذل كل جهد لحماية التصميم باعتباره ملكية خاصة للطرف الأول.
  3. في حالة إنهاء أو فسخ هذا العقد لأي سبب من الأسباب فلا يجوز للطرف الثاني استخدام التصميمات أو إعداد أي تصميمات مشابهة لها فيما بعد.
  4. لا يجوز للطرف الثاني في أي وقت خلال مدة تنفيذ هذا العقد أو بعدها أن يكشف لأي شخص أو كيان أو شركة أخرى، باستثناء العاملين التابعين له وفي الحدود الضرورية اللازمة لأداء الأعمال أي معلومة فنية أو سرية أو عن عمليات التصنيع أو أي معلومات أخرى خاصة بالتصميم.
  5. لا يجوز للطرف الثاني في أي وقت من الأوقات أن يطالب بأي حقوق أو مصالح أو حق ملكية في التصميمات الخاصة بهذا العقد، ولا أن يعترض على صلاحية حقوق الطرف الأول في نشر هذا التصميم.

**البند الخامس عشر – ايقاف العمل:**

يجوز للطرف الأول بتعليمات من المالك أن يوقف في أي وقت ومن حين لآخر تنفيذ الأعمال بكاملة أو جزء منه وذلك بإعطاء الطرف الثاني إشعاراً خطياً بذلك يبين الجزء أو الأجزاء الموقوفة وتاريخ سريان هذا الإيقاف، وعلى الطرف الثاني أن يوقف كل أنشطته على العمل المبين في الإشعار اعتبارا من التاريخ المحدد لذلك ،و أن يتخذ كافة الإجراءات اللازمة للمحافظة على العمل الموقوف وحمايته ، واذا قام الطرف الأول بعد ذلك بإشعار الطرف الثاني باستئناف العمل الموقوف ، فعليه الامتثال فورا لتعليمات الطرف الأول في هذا الشأن على أن تضاف مدة الايقاف الى مدة العقد دون أية مطالبات أو تعويضات ماليه تنتج عن ذلك.

**البند السادس عشر – حالات إنهاء/فسخ العقد / سحب الأعمال :**

* 1. يحق للطرف الأول فسخ هذا العقد بسبب مخالفة الطرف الثاني لأي بند من بنوده دون الإخلال بأي حق آخر للطرف الأول في التعويض من أية مستحقات للطرف الثاني ودون التخفيف من أي التزام آخر يقع على عاتق الطرف الثاني حتى تاريخ هذا الإنهاء أو الفسخ كما يلتزم الطرف الثاني بسداد تكلفة إزالة الأعمال المؤقتة ومعداته من الموقع على نفقته ويعتبر هذا الفسخ اتفاقيا لا يخضع للرقابة القضائية.
  2. يحق للطرف الأول في أي وقت من الأوقات إنهاء العقد من الباطن دون حاجة الى حكم قضائي بعد الإخطار الكتابي للطرف الثانى. شريطة أن يحتوى الاخطار الكتابى من الطرف الأول على أسباب الفسخ والتي تكون جوهرية أو في حالة إخلال الطرف الثاني بأي شرط من شروط هذا العقد وعليه يكون الطرف الثاني ملتزم بإيقاف أعماله فور إستلامه هذا الإخطار ويقوم الطرف الأول بتحديد قيمة الأعمال التى قد تم تنفيذها بالفعل، حتى تاريخ استلام الطرف الثاني هذا الإخطار بوقف هذه الأعمال ويشمل ذلك الأعمال التي قام بتنفيذها بالفعل طبقاً لمتطلبات هذا العقد وموافقة المالك أو الإستشاري عليها وأي مواد أو تجهيزات تكون قد طلبها الطرف الأول واستلمها في الميعاد المحدد لتسليمها والتي تصبح ملكية خاصة للطرف الأول بمجرد سداد ثمنها للطرف الثانى ولا يخل بتطبيق البند العاشر.
  3. يكون للطرف الأول الحق في إنهاء هذا العقد في حالة وقوع قوة قاهرة طبقاً للبند الثالث عشر إذا تبين للطرف الأول أنها قد تمنع أو تعيق الطرف الثاني عن تنفيذ أعماله وإتمامها في التاريخ المحدد لتسليمها دون الإخلال بحق الطرف الثاني في قيمة الأعمال التي قام بتنفيذها بالفعل طبقاً لمتطلبات العقد وأي مواد تكون قد طلبها الطرف الأول واستلمها في الميعاد المحدد لتسليمها والتي تصبح ملكية الطرف الأول الخاصة بمجرد سداد ثمنها للطرف الثانى.
  4. يكون للطرف الأول الحق في إنهاء هذا العقد في حالة إلغاء المشروع من المالك دون الإخلال بحق الطرف الثاني في قيمة الأعمال التي قام بتنفيذها بالفعل طبقاً لمتطلبات العقد وأي مواد تكون قد طلبها الطرف الأول واستلمها في الميعاد المحدد لتسليمها والتي تصبح ملكية الطرف الأول الخاصة بمجرد سداد ثمنها للطرف الثانى.
  5. اذا أخل الطرف الثاني بأي شرط من شروط هذا العقد أو أهمل أو أغفل القيام بأحد التزاماته المقرره ولم يصلح أثر ذلك خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ اخطاره كتابيا على عنوانه المبين بالعقد باجراء هذا الاصلاح ، كان للطرف الأول الحق في سحب الأعمال بأن ينفذ العمل بنفسه أو بواسطة أخرين علي نفقة الطرف الثاني دون اتخاذ اية اجراءات قضائية ويكون الطرف الأول الحق في احتجاز كل او بعض ما يوجد بمحل العمل من منشأت مؤقته ومباني وادوات ومواد وخلافه دون ان يكون الطرف الأول مسئول عنها وعما يصيبها من تلف او نقص لاي سبب كان أو دفع أي أجر عنها كما يكون له الحق أيضا في الاحتفاظ بها حتى بعد انتهاء العمل ضمانا لحقوق الطرف الأول وله في سبيل ذلك أن يبيعها دون أدنى مسئولية من جراء البيع، ويحق للطرف الأول بخصم الأعباء المالية الإضافية الناجمة عن زيادة فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من مستحقات الطرف الثاني المحجوزة لدى الطرف الأول .
  6. لا يترتب على إنهاء أو فسخ أو سحب أعمال هذا العقد إعفاء الطرف الثاني من مسئوليته عن كافة الأعمال المنفذة قبل تاريخ سريان هذا الفسخ أو الإنهاء أو سحب الأعمال.
  7. بناءً على البنود السابقة، لا يكون للطرف الثانى الحق في المطالبة بما فاته من كسب و/أو لحقه من خسارة/ضرر نتيجة لهذا الفسخ او الانهاء او سحب الأعمال.

**البند السابع عشر – الرشاوى والعمولات والإحتيال:**

يلتزم الطرف الثانى أو ممثليهم المفوضين بالإمتناع عن دفع أي مبالغ ماليه أو تقديم أية ممتلكات أو خدمات أو إمتيازات أو أية مزايا أخرى أو إقراض أو الوعد بسداد أية مبالغ ماليه في صورة رشاوى أو عمولات أو أية إغراءات أخرى سواء كانت تؤثر على قرارات الطرف الأول أو ممثليهم المفوضين وتصرفاتهم أو لا تؤثر عليها.

**البند الثامن عشر – العينات ورسومات التشغيل:**

يتعين على الطرف الثاني خلال 7 أيام باخطار الطرف الأول في حال اكتشاف الطرف الثاني خطأ او عيوب في التصميمات او الرسومات المسلمة إليه (إن وجدت) أو المنفذة من خلاله وإلا يعتبر مسئولا عنها وما يترتب على ذلك من أعباء مالية.

**البند التاسع عشر– النظام الواجب التطبيق وطرق تسوية المنازعات:**

* 1. ﯾﺧﺿﻊ ھذا اﻟﻌﻘد للأنظمة السعودية واللوائح التنفيذية اﻟﻣﻌﻣول ﺑها في المملكة العربية السعودية.
  2. في حال وقوع اي نزاع بين الطرف الأول والطرف الثاني خلال تنفيذ الطرف الثاني العمل، فيجب على الطرف الثاني أن يستمر في تنفيذ العمل المطلوب او اي عمل اضافي يطلبه منه الطرف الأول (في حال كان هذا العمل الإضافي معتمد ماليه وزمنيا) ،الا إذا تلقى تعليمات من الطرف الأول بغير ذلك شريطة ألا يتم الخلاف على صرف الدفعات المستحقة والمعتمدة للطرف الثاني.
  3. في حال وقوع اي نزاع بين الطرف الأول والطرف الثاني خلال تنفيذ الطرف الثاني العمل، يتم الاستناد إلى أصل العقد الموقع من كلا الطرفين فقط ولا يتم إعتبار أي صور للعقود لتسوية النزاعات والفصل فيها.
  4. كل نزاع أو خلاف أو مطالبة تنشأ عن هذا العقد أو تتعلق به أو بمخالفة أحكامه أو فسخه أو تنفيذه أو بطلانه ﯾﺗم ﺣﻠﮫ أوﻻً ﺑﺎﻟطرق اﻟودﯾﺔ ﺑﯾن طرﻓﺎن ھذا اﻟﻌﻘد ﻓﻲ ﻣوﻋد أﻗﺻﺎه ﺷﮭر ﻣن ﺗﺎرﯾﺦ ﻧﺷوب اﻟﻧزاع، اﻣﺎ ﻓﻰ ﺣﺎﻟﺔ ﻋدم اﻟﺗوﺻل ﻟﺣل بالطرق الودية فأي نزاع ينشأ عن هذا العقد ﯾﺗم ﺗﺳوﯾته بواسطة المحاكم المختصة بمدينة بريده.

**البند العشرون – الٳخطارات والمراسلات:**

أﻗر كل طرف من اﻟطرﻓﺎن ﺑﺄن اﻟﻌﻧوان اﻟوارد ﺑﺻدر ھذا اﻟﻌﻘد ھو اﻟﻣﺣل اﻟﻣﺧﺗﺎر له وأن ﻛﺎﻓﺔ الٳخطارات، اﻟﻣراﺳﻼت واﻟﻣﻛﺎﺗﺑﺎت والبريد الالكتروني اﻟﺗﻰ ﺗرﺳل ٳﻠﯾﮫ ﺗﻧﺗﺞ ﻟﻛﺎﻓﺔ آﺛﺎرھﺎ اﻟﻘﺎﻧوﻧﯾﺔ وﻓﻰ ﺣﺎﻟﺔ ﺗﻐﯾر أى ﻣن اﻟطرﻓان ﻟﻌﻧواﻧﮫ ﯾﺗﻌﯾن ﻋﻠﯾﮫ إﺧطﺎر اﻟطرف الآﺧر ﺑﻌﻧواﻧﮫ اﻟﺟدﯾد ﺧﻼل اﺳﺑوع من هذا التغيير وذﻟك ﺑﺧطﺎب ﻣﺳﺟل ﺑﻌﻠم اﻟوﺻول وإﻻ اﻋﺗﺑرت ﻣراﺳﻼﺗﮫ ﻋﻠﻰ اﻟﻌﻧوان المدون بالعقد ﺻﺣﯾﺣﺔ وﻣﻧﺗﺟﺔ ﻟﻛﺎﻓﺔ الآﺛﺎر اﻟﻘﺎﻧوﻧﯾﺔ.

**الشروط الخاصة**

**البند الأول : نطاق أعمال الطرف الثانى**

إن نطاق عمل الطرف الثاني يشمل علي سبيل المثال لا الحصر توريد وتنفيذ XXXXXXXXXXXذات صله بنطاق العمل الوارد بالعقد حسب مواصفات المشروع وتوجيهات المالك والإستشاري وضمان الأعمال المبينة في العقد وحسب الخطة الزمنية المحددة ووفق جدول الكميات ملحق رقم (1) "جدول الكميات و الأسعار" والاعمال تشمل كل ما يلزم لنهو الأعمال وفق المخططات المعتمدة ،و المواصفات الفنية و كافة الاشتراطات و والمواصفات و التعليمات الخاصة بالمالك(تم إستلام نسخه كامله منها)

**البند الثاني: التزامات الطرف الأول**

**2-1** يلتزم الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بأي اشعارات من استشاري المشروع أو الجهة المالكة فيما يخص نطاق المشروع وبنوده التنفيذية.

**2-2** يلتزم الطرف الأول بسداد مستحقات الطرف الثاني حسب شروط الدفع المتفق عليها ،مع تزويد الطرف الثاني بنسخه من المستخلصات المعتمدة دون اخلال بوثيقة العقد وما يترتب عليها من أحكام وما بها من التزامات بين الطرفين وما بها من ملحقات.

**2-3** يلتزم الطرف الأول بتمكين الطرف الثاني من موقع العمل، وإزالة كافة العوائق التي قد تمنع المقاول من تنفيذ إلتزاماته دون اخلال بوثيقة العقد وما يترتب عليها من أحكام وما بها من التزامات بين الطرفين وما بها من ملحقات.

* 1. يلتزم الطرف الأول بكافة أعمال التصميم ومخططات الورشة التنفيذية وفقا للبرنامج الزمني المعتمد من الطرف الأول دون اخلال بوثيقة العقد وما يترتب عليها من أحكام وما بها من التزامات بين الطرفين وما بها من ملحقات.

**البند الثالث: التزامات الطرف الثانى**

* 1. XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

**البند الرابع – مدة التنفيذ:**

* 1. أصبح الطرف الثاني بموجب هذا العقد مسئولاً مسئولية كاملة عن تنفيذ الأعمال موضوع هذا العقد وفقا البرنامج الزمني المعتمد من الاستشاري والمالك والمسلم من الطرف الأول الي الطرف الثاني ويسرى هذا العقد من تاريخ توقيعه ،و يتم الانتهاء من كافة تجهيزات المعدات والمهمات المطلوبة لتنفيذ الأعمال موضوع هذا العقد في موعد أقصاه خمسة عشر يوماً عمل من تاريخ توقيع العقد بما يشمل توفير العمالة والمهمات وجميع ما يلزم لنهو الأعمال بشكل آمن كما يقوم الطرف الثانى بتقديم برنامج زمنى تفصيلى خلال خمسة عشرة يوما من توقيع العقد وفقا للصيغة التي يطلبها الطرف الأول على أن يعتبر البرنامج الزمنى للعقد الرئيسي بين الطرف الأول والمالك هو المرجع الأساسي والوحيد لكافة البنود والأعمال موضوع هذا العقد.

**البند الخامس: شروط الدفع**

**1-5** قيمة العقد الكلية **(XXXXXXXXXXX) (فقط XXXXXXXXXX لا غير)** غير شاملة ضريبة القيمة المضافة ، ومرتبطة بما يتعلق بالعقد الأصلي من أوامر تغيير سواء كانت جداول معدلة أو بنود مستحدثة.

* 1. قيمة العقد قابلة للزيادة والنقص وفق الكميات التنفيذية الفعلية وما يتعلق بالعقد الاصلى من أوامر تغيير سواء كانت جداول معدلة أو بنود مستحدثة.
  2. يقوم الطرف الثاني بتقديم مستخلصات جارية عن الأعمال المنفذة والمعتمدة من ٳستشارى المشروع والمالك بالموقع وذلك بالأسعار الواردة بجداول الكميات ملحق رقم (1) وتكون طريقة السداد طبقاً للآتي:
     1. مستخلصات شهرية بنسبة 90% من قيمة الأعمال المنفذة والمعتمدة من استشاري المشروع وفق نسب صرف البنود المشمولة ضمن العقد
     2. يتم حجز نسبة (10%) من قيمة أعمال المستخلص وتسترد بعد التسليم الابتدائي للمشروع.
     3. في حال رغبة الطرف الثاني بأن يقوم الطرف الأول بسداد قيمة التوريدات يلتزم الطرف الثاني بتقديم خطاب مصدق من الغرفة التجارية موجه الى الطرف الأول مذكور به قيمة المبلغ المطلوب سداده واسم المورد المعتمد واسم المادة واسم المشروع على أن يذكر بالخطاب موافقة الطرف الثاني على خصم المبلغ المدفوع من مستحقاته لدى الطرف الأول .
     4. يجوز للطرف الأول أن يقوم بأي تصحيح في اي مستخلص سابق كما يحق له حذف أو إنقاص قيمة أي أعمال وإدراج ذلك في مستخلص لاحق وذلك فى حالة ثبوت عدم تنفيذها أوعدم مطابقتها للمواصفات الفنية للمشروع أو لتعليمات الإستشاري.
     5. الطرف الأول غير مسئول على الإطلاق عن أي ارتفاع في المواد أو تكلفة العمالة أو المعدات المطلوبة لتنفيذ العمل.
     6. في حال تأخر الطرف الأول في سداد مستحقات الطرف الثاني فيما يخص اعمال العقد يحق للطرف الثاني الحصول على التعويض الزمنى فقط عن مدة التأخير المثبتة لدى الطرف الأول و بدون أية تعويضات ماليه نتيجة لذلك.

**5-2 تحليل نسب الصرف**

* يتم القياس والدفع للطرف الثانى وفق جدول تحليل نسب الصرف المعتمد من المالك وممثليه ، على أن يقوم الطرف الأول بتسليم نسخه من جدول تحليل نسب الصرف المعتمد إلى الطرف الثانى فور إعتمادها .
* **يلغي هذا العقد اية اتفاقات مكتوبة أو شفهية سابقة عليه، ويسرى نفاذه من تاريخ توقيعه وتعد مسؤولية الطرف الثاني بعد توقيع العقد .**
* **حرر هذا العقد من نسختين لكل طرف نسخة للعمل بموجبها.**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الطرف الأول : شركة الرواف للمقاولات** |  | **الطرف الثاني : مؤسسة XXXXXX** |
| **خالد إبراهيم الرواف** |  | **XXXXXXX** |
| **الرئيس التنفيذي** |  | **الطرف الثانى** |
| **التوقيع :** |  | **التوقيع :** |
| **التاريخ :** |  | **التاريخ :** |

**ملحق رقم (1)**

**جداول الكميات والأسعار**

**الأسعار المرفقة غير شاملة ضريبة القيمة المضافة**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **م** | **وصف البند** | **الوحدة** | **الكمية** | **السعر بالريال** | **الاجمالي** |
|  |  |  |  |  |  |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الطرف الأول : شركة الرواف للمقاولات** |  | **الطرف الثاني : XXXXXXXX** |
| **خالد إبراهيم الرواف** |  | **XXXXXXXX** |
| **الرئيس التنفيذي** |  | **الطرف الثانى** |
| **التوقيع :** |  | **التوقيع :** |
| **التاريخ :** |  | **التاريخ :** |